

إحملور إ مدخل لقانون الاعامل لول: مفهوم قانون الاعامل ممثل مبا ييل: عند حماوةل حتديد إملرإد بقانون إ لعامل فأ ننا نواجه صعوبة مزدوجة ت أ وال: صعوبة ترتبط ابلصطلح: فاملالخط أنه ومنذ مدة طويةل اكن يقصد هبذا إملصطلح القانون التجاري، وإليوم عند إس تعامل مصطلح قانون إ لعامل فاملقصود به هو القانون الاقتصادي أو قانون كرت إتساعا من القانون التجاري، ف ان إملرشوع، حفاسب إلر أي إغالبا من إلفقه يعد قانون إ لعامل أ اكن القانون التجاري يتضمن إلقواعد إملتعلقة ابلتجار وإ لعامل إلتجارية ف ان قانون إ لعامل يشمل لك ما يتعلق ابللال وإ قانون إلعام، وعليه يعترب لعامل من مجموعة قوانني أخرى اتبعة للقانون إخالص وإل كرت منه فرعا مس تقال من فروع القانون. قانون إ لعامل حقال متعدد إلتخصصات أ متر خاصة إلس نوات لخرية يف تطور م الاقتصادية خاصة يف جوانها إلتجارية وإملالية، إ لخرية ابلنظر لتطور وسائل إلتصالت إملعلوماتية ووسائل إلتكنولوجيا وإلتقنية، إ لمر إذلي أدى فبيامن يعرفه بعض إلفهاء إفرنس يني بأ نه: "مجموعة إلقواعد إليت حتمك إلتشاطات إالصناعية وإلتجارية) وهو تعريف انقص نسبيا(. يعرفه إلبعض إ لخر بأ نه ذكل إلفرع من القانون إذلي خيص عامل إ لعامل وحيملك الانشطة إملرتبطة سواء بصورة مباشرة أو غري مباشرة بنشاطات إحلية كام يعرف قانون إ لعامل بأ نه: "مجموعة إلقواعد إلقانونية إملتعلقة ابلنشاطات الاقتصادية وإليت تشمل إلقواعد إملتعلقة اب لعامل إلتجارية وإالصناعية وإملالية، عرضية من إجمالالت إيل يتعاطها إ لفرإد يف ممارس هتم لنشاطاهتم إملهنية، يف إ لنشطة الاقتصادية) ويسمى يف هذه إحالة بقانون إ لعامل إلعام(. كقطاع إلتصالت، وإلخدماتية، إلأ عامل. *خصائص قانون إ لعامل: ي وان متزي قانون إ لعامل عن غريه من إلقوانني إ لخرى مب مجموعة من إخلصائص إليت جتعل منه قان مامتش يا من حياة إ لعامل، ومن أبرز تكل إخلصائص ما ييل: 1- قانون إ لعامل قانون حديث إنشأة: نسبيا إذ تعود إبل إوسط إلقرن إلعرشين، إ لخرى برسعة تطور قواعده ومواضيعه ومعق تغريها. إ لمر إذلي يصعب هممة إدلرس يف تتبع وجمارة إلتورية إليت يفرضها إملرشح، حيث إدخل إلعديد من إلتغريات عمل مواد معروفة كتكل إملتعلقة ابلرشاكت وإ لعامل إلتجارية، 2- قانون إ لعامل قانون غري مقنن مييل حنو إلتدويل: نسبيا وهو ما يتناف وطبيعة إلكثري من قواعده قانون إ لعامل، إليت ال تقتصر يف أ غلها عن إضافة إبل متدة من إلتفاقيات إدلولية، إال إن ذكل ال ينفي وجود تقني لبعض إملوضوعات إليت يتناولها قانون الاعامل اكلقانون إلتجاري، قانون الاستامثر، قانون إملنافسة. مما ميزي إحلية إملدنية إنتفاء فكرة إلمضاربة وابلتايل متناز إلترصفت فها ابلحليطة وإلروية، يف إملقابل تعترب إلسعة يف إملعامالت من صلب نشاط إ حا يسعى للقيام بأ عدد من إلصفقات وإلعمليات إلتجارية بأ قصص رسعة، فعامل إلوقت فاملعامالت إلتجارية هل دور